



الإنتربول



مشروع COMPASS

تحسين التحقيقات في الجرائم البحرية في منطقة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والمحيط الهندي

الوضع

لا تزال مجموعة من الجرائم تبدأ بالتهريب وتنتهي بالقرصنة تشكل تهديدا للسلم والاستقرار في جميع أنحاء منطقة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والمحيط الهندي (EA-SA-IO). وبالإضافة إلى التبعات الأمنية، تؤثر هذه الأنشطة غير المشروعة سلبا في الأوضاع الاجتماعية-الاقتصادية والسياسية في المنطقة المذكورة. وأي استراتيجية ناجحة لمكافحة هذه التهديدات تتطلب اعتماد نهج تعاوني ومتعدد الأطراف يجمع طائفة واسعة من الجهات المعنية تمثلها حكومات بلدان المنطقة ومنظمات دولية من قبيل الإنتربول.

ومعظم بلدان مناطق EA-SA-IO ليست مجهزة بشكل مناسب لمنع الجرائم البحرية ومكافحتها بفعالية. لذا، يستند نطاق هذا المشروع إلى الحاجة إلى سد الثغرات التي كشفها الإنتربول خلال تنفيذ مشاريع أخرى في المنطقة.

نبذة عن المشروع

الهدف العام لمشروع Compass هو تحسين التحقيقات في الجرائم البحرية في بلدان مناطق EA-SA-IO. ويركز المشروع أنشطته على تنزانيا وجزر القمر وجنوب أفريقيا وجيبوتي وسيشيل والصومال وكينيا ومدغشقر وموريشيوس وموزامبيق.

وتتمثل أهداف المشروع الثلاثة في تحسين:

- القدرات على صعيد حفظ مسارح الجريمة وإدارتها – على الرغم من أن وحدة الإنتربول المعنية بالأمن البحري نفذت عددا من الأنشطة الرامية إلى تحسين قدرات حفظ مسرح جريمة وإدارتها، فإن هذا المجال لا يزال يحتاج إلى المزيد من الدعم، وكذلك بناء القدرات المؤسسية وتدريب المدربين الوطنيين؛
- التعاون بين مختلف الأجهزة، وتحديدًا بين أوائل المتدخلين والمحققين وموظفي القطاع القضائي، في إطار قضايا معقدة متصلة بالجريمة البحرية؛
- تعاون إقليمي ودولي أكثر فعالية: رغم أن هناك أمثلة على تحسين التعاون الإقليمي بشأن التحقيقات في القرصنة البحرية وغيرها من الجرائم البحرية، فإنه يلزم بذل جهود مشتركة بين مختلف الأجهزة في كل بلد من البلدان ليصبح ذلك هو الوضع الطبيعي الجديد، وليس الاستثناء.

أنشطة المشروع

سينفذ المشروع الأنشطة التالية من أجل تحقيق أهدافه:

التدريب:

- مقدمة للمنهجيات الدولية في مجال حفظ وإدارة مسارح الجريمة؛
- تقنيات تحليل الاستخبارات لمساعدة البلدان المستفيدة على توسيع نطاق التحقيقات والملاحقات القضائية التي تجريها بما يتعدى قرصنة الخطوط الأممية الذين يهاجمون السفن في البحر للوصول إلى الجهات المنظمة والممولة التي تقف وراء هذه الجرائم في البر.

محاكاة مسارح الجريمة ومحاكمات صورية:

- بعد خبراء الإنتربول سيناريوهات تستند إلى قضايا واقعية حدثت في المنطقة، ويقدمون “أدلة” لأوائل المتدخلين وأفراد أجهزة إنفاذ القانون والمدعين العامين ليضعوا معارفهم في مجال إنفاذ القانون قيد التطبيق.

الزيارات المتبادلة واجتماعات تنسيق التحقيقات:

- يعمل الموظفون من البلدان المستفيدة يدًا بيد مع زملائهم في البلدان الأخرى على القضايا ذات الاهتمام المشترك.
- وستسهل هذه الأنشطة إقامة شبكات وطنية وإقليمية تضم خبراء مجهزين على نحو أفضل لتبادل المعلومات المتصلة بالمجال البحري وإجراء تحقيقات ناجحة في الجرائم البحرية وملاحقة مرتكبيها.

النواقص التي جرى تبيانها

- لا يزال التعاون بين مختلف الأجهزة ومشاطرة المعلومات من المجالات التي يتعين تعزيزها، وإن كان قد أحرز تقدم ملحوظ حتى الآن.
- الحاجة إلى وضع نموذج مستدام لبناء القدرات في المنطقة فيما يتعلق بإدارة مسرح الجريمة وحفظ الأدلة.
- تبقى التحقيقات محدودة النطاق ولا تستهدف بشكل عام الهياكل القيادية للجهات الفاعلة من غير الدول.
- ثغرات في حماية البنى التحتية الحساسة مثل الموانئ.

أبرز الإنجازات

- تلقى حوالي 800 موظف تدريباً في مختلف مواضيع إنفاذ القانون من خلال 30 نشاطاً من أنشطة بناء القدرات (من تشرين الأول / أكتوبر 2021 إلى كانون الأول / ديسمبر 2023).
- عززت البلدان المستفيدة قدراتها على التنسيق بين مختلف الأجهزة، ومعاملة مسارح الجريمة وإجراء مقابلات مع الضحايا والشهود واستجواب المشتبه فيهم.
- التبرع بمعدات التحقيق في مسرح الجريمة للبلدان المستفيدة.
- توفير الدعم للبلدان في مجال التحقيقات التي أدت إلى اعتقال عضو بارز في مجموعة إجرامية منظمة متورطة في الاتجار الدولي بالمخدرات.
- دعم عمليات الإنتربول التي أدت إلى اعتقال أكثر من 1 000 شخص في العالم وكشف آلاف الضحايا.
- تقديم الدعم لتمرارين Cutlass Express Navy من خلال إدراج جانب يتعلق بإنفاذ القانون في إجراءات التشغيل المستخدمة من قبل أوائل المتدخلين (القوات البحرية، خفر السواحل).



الإنتربول

INTERPOL General Secretariat
200 Quai Charles de Gaulle
69006 Lyon
France
www.interpol.int

يتم تمويل هذا البرنامج
من قبل



الإطار الزمني: 2020-2024

الميزانية: 3,5 ملايين دولار أمريكي

الجهة المانحة: وزارة الخارجية في الولايات المتحدة، مكتب الشؤون الدولية لمكافحة المخدرات وإنفاذ القانون.